الخلفية التاريخية للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية

إعـــداد

د/ إيهاب كمال حسنين بخيت

باحث دكتوراه/ تاريخ

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم وبعد ...

منذ سنوات وقضية الجزر الإماراتية تشد الباحثين من مختلف أنحاء العالم لعدة أسباب، فمنهم من يري فيها انعكاساً لتقلبات السياسة الدولية، ومنهم من يعتقد أنها ترجمة لنزاع تاريخي بين العرب والإيرانيين، وهناك أيضاً من يري أن موضوع الجزر الإماراتية ما هو إلا رد فعل لعوامل السياسة الداخلية في كل من إيران والعالم العربي، لكن الواقع أن مسألة الجزر تستدعي الاهتمام، لأنها من المشكلات الإقليمية القليلة الموثقة توثيقاً جيداً . فكلا الدولتين الإمارات العربية المتحدة وإيران تستند إلي مصادر رئيسية هي عبارة عن مخطوطات ورسائل وخرائط يعود بعضها إلي أكثر من مائة عام، مما جعل الموضوع وكأنه رحلة عبر تاريخ منطقة الخليج، يكتشف المرء خلالها وقائع إقليمية ودولية كان لها تأثيرها في صنع تاريخ تلك المنطقة المهمة من العالم .

إن هدف أي دراسة علمية هو محاولة الكشف عن الحقيقة، والواقع أن قضية الجزر الإماراتية هي موضوع يحيط به الغموض ويحتاج إلي توضيح وشرح لأبعاد هذه القضية الشائكة التي لها جذور في الماضي غير القريب، لذا فإن الباحث يسعى من خلال هذه البحث إلي القاء الضوء على الخلفية التاريخية للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية .

أما عن المنهج الذي سوف يتبعه الباحث في هذا البحث ، فيقوم في الأساس علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض المتسلسل للأحداث وتحليلها لاستخلاص النتائج .

ويتناول البحث الخلفية التاريخية للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى عام ١٩٧١م وهو العام الذى أقدمت فيه إيران على احتلال هذه الجزر ، وينتهى بخاتمة وقائمة للمراجع التى اعتمد عليها البحث .

- الخلفية التاريخية للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية :

يرتبط تاريخ الجزر العربية التي أقدمت إيران على احتلالها بالقواسم الذين حكموا المناطق الشمالية من ساحل عمان والذين نشطوا في بعض الأجزاء الشرقية من ساحل الخليج العربي منذ بداية القرن الثامن عشر [١]، من خلال فرع من قبيلة القواسم التي خرجت من رأس الخيمة إلى الساحل الإيراني،وأقاموا إمارة " لنجة " في جنوب إيران، وبقيت تحت حكمهم منذ نهاية العقد الثاني من القرن الثامن عشر، حتى سيطرت إيران عليها في عام ١٨٨٧م. وعندما حاول قواسم ساحل عمان إرسال مساعدات إلى لنجة، فإن الأسطول البريطاني وقف أمام سواحل رأس الخيمة والشارقة، ومنعهم من ذلك وهدد بقصف مدنهم إذا ما حاولوا استعادة إمارة لنجة من الاحتلال الإيراني، مما يعني تواطؤ بريطانيا مع إيران. [٢]

وبسقوط لنجة بدأت مشكلة الجزر العربية، ويرجع السبب في ظهور تلك المشكلة إلى أن الحكومة الإيرانية، لم تكتف باحتلالها لإمارة لنجة القاسمية، وإنما تجاوزت ذلك باتباع سياسة توسعية تجاه العرب في ساحل عمان، بإصدار تعليمات إلى القوات العسكرية بغرض سيطرتها على الجزر العربية التي تواجه تلك الإمارات، وهي جزيرة صرى وهنجام وأبى موسى وطنب الكبرى والصغرى [٣] ، وكانت البداية جزيرة صرى، والتي أدعت إيران بأن سكانها هي وجزيرتي طنب ظلوا لمدة عشر سنوات يدفعون الضرائب للحكومة الإيرانية، وهو ما يثبت من وجهة نظرها رغم عدم وجود دليل على ذلك تبعية الجزر لها[٤] . وتنفيذاً لهذه السياسة التوسعية في الخليج العربي، بادرت السلطات الإيرانية بإرسال القطع البحرية، التي تمكنت بواسطتها من احتلال جزيرة صرى ورفع العلم الإيراني عليها عام

١٨٨٧م،فكان ذلك تمهيداً للسيطرة على ما يجاورها من جزر، إلا أن حكام القواسم في الشارقة ورأس الخيمة احتجوا على الإجراء الإيراني في جزيرة صرى، وتبهوا إلى أن عملاً مماثلاً قد يقع لجزيرة طنب لابد من تجنبه. وحملوا الحكومة البريطانية مسئولية المحافظة على ممتلكاتهم بحكم التزاماتها بحمايتهم.(٥)

فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن سألت المقيم السياسي البريطاني ووزيرها المفوض في طهران، عما إذا كانت الجزيرة تحت الحماية البريطانية، وهل يتطلب الأمر اتخاذ إجراء مع طهران ؟ وكان الرد على تلك الاستفسارات يتلخص بأن جزيرة صرى وطنب خارج حدود التدخل الإيراني، وأنهما تابعتين للساحل الغربي وتحت الحماية البريطانية. وأرفق المقيم السياسي البريطاني في المنطقة رده بتقرير ذكر فيه أن هذه الجزر تابعة للقواسم في عمان، وليس لإيران أي حق في التدخل فيها، ومن ثم أعلنت الحكومة البريطانية احتجاجها الرسمي، مما أوقف العمليات التوسعية لإيران في الجزر الأخرى، غير أن بريطانيا تأكدت في ذلك الوقت بأن مطالب إيران لن تقف عند احتلال لنجة وجزيرة صرى فحسب وإنما سيكون هناك ادعاء إيراني جديد في جزيرة أبى موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. (٦)

وبالفعل فإن المحاولات الإيرانية لمد سيطرتها على مواقع جديدة في الخليج العربي لم تهدأ، فبعد الاحتلال الإيراني لإمارة لنجة، تدهورت التجارة في مينائها على إثر انتقال التجار العرب إلى الساحل العماني، والذين اهتموا بجزيرة أبى موسى لتكون ميناءً تجارياً، ومركزاً أساسياً لتصريف بضائعهم إلى الخارج، مما جعلها تنافس الموانئ الإيرانية في التجارة. ولقد دفع هذا الأمر الحكومة الإيرانية إلى مناهضة النفوذ العربي في جزيرة أبى موسى وجزيرة طنب الكبرى، كما دفعها إلى المطالبة بهذه الجزر والسيطرة عليها، وعلى حين استمرت إيران في مطالبتها بالجزر بين الحين والآخر، استمرت بريطانيا في رفض الادعاء الإيراني خاصة

بعد أن أبرمت معاهدة ١٨٩٢م مع شيوخ المنطقة، والتي التزمت بموجبها بالدفاع عن ممتلكاتهم ضد أي اعتداء خارجي[٧]، لذا فإن السلطات البريطانية أرسلت إلى شيخ الشارقة ورأس الخيمة – والتى كانتا أمارة واحدة حتى عام ١٩٢٠م– بأن يرفع علمه على جزيرتي أبى موسى وطنب الكبرى باستمرار لمنع أية محاولة إيرانية لفرض سيطرتها على الجزيرتين، وبالفعل فقد استجاب الشيخ لنصيحة الحكومة البريطانية[٨]، غير أن إيران لم تكتف بعرض ادعاءاتها على السلطات البريطانية، بل تعدت ذلك إلى قيام قواتها بعدة تجاوزات واعتداءات على السيادة العربية في تلك الجزر العربية.[٩]

ففي عام ١٩٠٤م أقدمت إيران على خطوة مفاجئة حيث قام موظف بلجيكي يعمل في مصلحة الجمارك الإيرانية، بزيارة جزيرتي أبى موسى وطنب وأنزل منهما أعلام القواسم، ورفع أعلام إيران مكانها تاركاً بعض الحراسة لحماية الأعلام الجديدة، فاحتج الممثل البريطاني في طهران نيابة عن شيخ الشارقة ورأس الخيمة، ووجهت بريطانيا تهديد صريح إلى إيران باللجوء إلى القوات البحرية لإنزال أعلام إيران، وأكدت على أن هاتين الجزيرتين هما من ممتلكات الشارقة ورأس الخيمة، وأنها تنصح الحكومة الإيرانية بسحب قواتها وأنه لا يجب مناقشة هذا الأمر البين، فالنقاش في الأمور الجلية لا يزيد عن كونه مضيعة للوقت، فأنكرت إيران علمها بالحادث، وأمرت بإنزال أعلامها والانسحاب من الجزيرتين.[١٠]

ومما يجدر ذكره، أن حادثة رفع العلم الإيراني على الجزيرتين هذه، كانت أول محاولة لتحقيق الادعاءات الإيرانية فى الجزيرتين على أرض الواقع، فقد كانت إيران تحاول – بتردد واستحياء – أن تضع يدها على الجزيرتين. كما أن المطالبة الإيرانية بالجزيرتين قبل ذلك لم ترق إلى مستوى المطالبة الرسمية أو الاحتجاج الشكلي الورقي.[١١]

ويتفق الباحث مع بعض الباحثين الذين يرون أن هذه الحادثة تظهر استخدام إيران لأساليب ملتوية، تجعلها بمنأى عن الاصطدام المباشر مع بريطانيا، وتمثل ذلك في أنها استخدمت في عملية إنزال الأعلام العربية من الجزيرتين موظف بلجيكي، فإذا ما احتجت بريطانيا على هذا العمل، ادعت عدم معرفتها بالحادث وأن من قام به هو أجنبي وليس أحد الإيرانيين، وفي الوقت نفسه فإن أي إجراء بريطاني ضد هذا الموظف سوف يحدث خلافاً بين بريطانيا وبلجيكا، وهذا ما يؤكده إنكار إيران علمها بالحادث.

وفي عام ١٩٠٥م لجأت إيران إلى أسلوب اختلاق التبريرات والتحجج لتتزرع بها أمام بريطانيا لتحول دون سيطرة القواسم على جزيرتي الطنب، إذ احتجت إيران لدى بريطانيا مدعية أن حاكم الشارقة يقوم ببناء تحصينات، لكن بريطانيا رفضت الاحتجاج الإيراني واعتبرته مجافياً للحقيقة، ولدعم مطالب القواسم طلبت من الشيخ "صقر بن خالد" حاكم الشارقة ورأس الخيمة في عام ١٩١٢م، السماح لها بإنشاء منارة في طنب الصغرى، فوافق الشيخ صقر على ذلك في ١٣ أكتوبر عام ١٩١٢م، وحصل على تعهد من بريطانيا بضمان تبعية جزيرتي الطنب له، فاحتجت إيران على ذلك لدى بريطانيا التي لم تعر هذا الاحتجاج أي اهتمام وأكدت مرة أخرى بأن ملكية القواسم للجزيرتين لا نقاش فيه [١٢] ، حيث أشار السير "بريسي كوكس" المقيم السياسي البريطاني في بوشهر بأنه استناداً إلى موافقة حاكم الشارقة تم بناء فنار لإرشاد السفن على الجزيرة، وبأنه وبلا أدنى شك فإن ملكية الجزيرة تعود للشيخ القاسمي وإنها لمضيعة للوقت مناقشة الموضوع الآن. وفي فبراير ١٩١٣م أثارت وزارة الخارجية الفارسية الموضوع مرة أخرى مع الوزير المفوض البريطاني في طهران وطالبت بالجزيرة أيضاً. فأشار السير" بيرسي كوكس" بأنه سبق وأن أوضح مؤخراً لحاكم الموانئ في الخليج بأن مسألة ملكية " طنب " ليست مفتوحة للمناقشة وأضاف بأنه منذ مراسلات عام

١٩٠٥م بقى أتباع ورعايا الشيخ وعلمه مرفوعاً في الجزيرة وإذا ما أثيرت القضية مرة أخرى فلا شك أن الحكومة البريطانية، ستفتح موضوع احتلال جزيرة " صرى " فسكتت الحكومة الفارسية على مضض ولم ترد على المذكرة البريطانية، وتم بناء الفنار بتاريخ ١٥ يوليو ١٩١٣، وتم إخبار واطلاع القناصل الأجانب على الموضوع من قبل حكومة الهند.(١٣)

- قضية الجزر في العشرينيات :

اتصفت فترة العشرينيات بتصعيد المطالبة الفارسية بجزر أبى موسى وطنب بهدف السيطرة على مناجم أوكسيد الحديد وخاصة في جزيرة أبى موسى. ففي عام ١٩٢٣م أوعزت الحكومة الإيرانية لسلطاتها في بوشهر بإرسال بعض القطع البحرية إلى جزيرة أبى موسى بهدف تفقد مناطق الأكسيد الأحمر بها، حيث كانت الحكومة الإيرانية تعمل على أن يمتد نطاق الامتياز الذي منحته لإحدى الشركات العاملة في أراضيها إلى جزيرة أبى موسى، وعندما اكتشفت شركة الأوكسيد الأحمر، وهي التي كانت تعمل في جزيرة هرمز - الإيرانية - وجود كميات من الأوكسيد الأحمر في " جزيرة أبى موسى " في أوائل العشرينيات، أرادت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبى موسى، ولقد أشار الوزير البريطاني المفوض في طهران السير " برسي لورين " في عام ١٩٢٣م في رسالته إلى حكومته بأنه علم من مصادر موثوقة، قيام التاجر الفارسي الثري الذي يمتلك امتياز استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر في هرمز والمدعو معين التجار، والذي يتمتع بنفوذ سياسي كبير ممارسة ضغوط علىَ الحكومة الفارسية، لإثارة موضوع المطالبة بجزيرة أبى موسى، وطرح الموضوع أمام عصبة الأمم. فصدرت تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض البريطاني السير " برسي لورين " في شهر مارس ١٩٢٣م بأن يلفت نظر رئيس وزراء الحكومة

الإيرانية بوجوب ابتعاد إيران عن جزر طنب وأبى موسى و إلا فإن بريطانيا ستتخذ من قبلها الإجراءات التي تكفل المحافظة على تلك الجزر.(١٤)

كما طلبت الحكومة البريطانية من الوزير المفوض البريطاني في طهران بأن يذكر حكومة طهران بما حدث عام ١٩٠٤م عندما قامت القوات البحرية البريطانية بالإقدام على إنزال العلم الإيراني من جزيرة أبى موسى وجزيرة طنب بالإضافة إلى طلبها بعدم المطالبة أو إحياء أية ادعاءات إيرانية، على هذه الجزر، وأن أية تصرفات إيرانية تجاه هذه الجزر العربية قد يدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات شديدة تجاه إيران.(١٥)

لم تكترث الحكومة الإيرانية، بالتهديدات البريطانية، ومضت في ادعاءاتها بأن هذه الجزر تعود لحكومة فارس، كما قامت السلطات الإيرانية في عام ١٩٢٥م بإرسال بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبى موسي لفحص الأوكسيد الأحمر ، فبادرت الحكومة البريطانية بتوجيه احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية التي تمسكت بتبعية جزيرة أبى موسي لها ، فلم يجد الوزير البريطاني في طهران إزاء هذا الموقف المتصلب الذي وقفته الحكومة الإيرانية إلا أن يوجه احتجاجاً آخر إلى الحكومة الإيرانية ، مؤكداً أن ما تقوم به السلطات الإيرانية من نشاط تعتبره الحكومة البريطانية بمثابة عمل عدائي ، قد يؤدي بها إلى إرسال قوة بحرية إلى جزيرة أبى موسي لتأكيد سيادة شيخ الشارقة عليها . وإزاء هذا الموقف الصارم بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال تعليماتها إلى السلطات الإيرانية بألا تواصل عملياتها الاستفزازية في جزيرتي طنب وأبى موسي .(١٦)

وفي يناير ١٩٢٨م طلبت الحكومة الإيرانية من السلطات البريطانية ضرورة تعاون الأسطول البريطاني معها في مقاومة عمليات التهريب – حسب مزاعمها – إلى السواحل الإيرانية. وقد رأى السير " روبرت كلايف " المفوض البريطاني في طهران أن هذه القضية تشكل فرصة طيبة للمساومة مع إيران للتنازل عن

مطالبها في جزر طنب وأبى موسى والبحرين، لكن حكومة الهند وقيادة الأسطول البريطاني اعترضا على مثل هذا التعاون لسببين : الأول : تورط بريطانيا في سياسة الإمارات بالساحل العربي، والثاني : لأن منع التهريب تماماً حسب خبرة البريطانيين أمر غير ممكن في مياه الخليج.[١٧] ورغم كل التدخلات والتحذيرات البريطانية، لم تتوقف إيران عن غيها، بل استمرت في مواصلة ممارساتها الاستفزازية.

ففي شهر يوليو ١٩٢٨م أقدمت السلطات الإيرانية في الخليج بالتعرض لإحدى السفن الشراعية التابعة لإمارة دبي، كانت في طريقها من طنب الكبرى إلى مدينة " كساب " على الساحل العربي، حيث اقتيدت السفينة إلى ميناء لنجة وصودرت حمولتها من المواد التموينية، وتم اعتقال ركابها بعد أن اتهمتهم السلطات الإيرانية بالاشتغال في التهريب[١٨]، وقد سبب الحادث المذكور موقفاً صعباً وهياجاً شديداً في الساحل العربي أوشك على قيام شيوخ الساحل بالانتقام رداً على العدوان الفارسي مما سبب إحراجاً ومشكلة معقدة لسلطات حكومة الهند. فبادر ممثل الحكومة البريطانية في طهران إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء هذا الموقف مطالباً الحكومة الإيرانية بإطلاق سراح من اعتقلتهم، كما طالب بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالسفينة وركابها، فأطلقت السلطات الإيرانية سراح الركاب غير أنها لم تدفع تعويضاً عن المواد المصادرة بحجة ملكية وعائدية جزيرة طنب لها انتظارا لانتهاء المفاوضات حول عائدية الجزيرة المذكورة والجزر الأخرى.[١٩]

وفي مايو ١٩٢٩م أبدت الحكومة البريطانية الاعتراف بالاحتلال الإيراني لجزيرة صرى في حال اعترفت إيران بالحقوق العربية في أبى موسى وطنب، وأثناء المحادثات التي دارت بين "روبرت كلايف" المفوض البريطاني و"تيمور تاش" وزير البلاط الإيراني في ٢٧ أغسطس عام ١٩٢٩م، أوضح وزير البلاط

الإيراني أن جزيرة طنب أكثر أهمية لإيران من أبي موسى لأنها قريبة إلى سواحلهم، واقترح "تيمور تاش" عقد صفقة تحتفظ إيران بمقتضاها بجزيرة طنب وتترك جزيرة أبي موسى لشيخ الشارقة بالمقابل، فكان رد "روبرت كلايف" على الوزير الإيراني أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على تسليم أراضي يملكها الحكام العرب، خصوصاً وأنها مسئولة عن حمايتهم بموجب الاتفاقيات التي تربطهم بها، ولكنه أبدى أنه إذا قبلت بريطانيا طلب الإيرانيين في جزيرة طنب فإن هذا سوف يسهل عقد المعاهدة. وعرض اقتراح تقديم مبلغ معقول لشيخ رأس الخيمة ثمناً للجزيرة.[٢٠] ولعل هذا الاقتراح من المفوض البريطاني يعتبر بداية التقارب البريطاني الإيراني إزاء سياستهما تجاه العرب في الخليج العربي.

- قضية الجزر في الثلاثينيات :

تميزت حقبة الثلاثينيات بتعنت الحكومة الإيرانية وتمسكها بالمطالبة بجزر أبي موسى وطنب وقيامها في عام ١٩٣٣م بإرسال سفينة حربية إلى طنب مما أدى إلى تأخير وعرقلة ومن ثم فشل المفاوضات البريطانية - الإيرانية التي كانت جارية بين الحكومتين لحل المشاكل القائمة بينهما والتوصل إلى اتفاق شامل حيال العديد من القضايا القائمة بينهما : كمسألة منح التسهيلات لإنشاء قاعدة جوية بريطانية في جزيرة هنجام وإعفاء الديون الإيرانية أثناء الحرب، ونقل مقر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلخ ... فكانت قضية المطالبة بهذه الجزر إحدى المسائل الشائكة التي عرقلت سير هذه المفاوضات لإبرام الاتفاقية المذكورة. وكانت بريطانيا قد طرحت عدة حلول وبدائل تقدمت بها بشأن هذه الجزر العربية ومن ضمنها إقناع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة ببيع أو تأجير أبي موسى وطنب للحكومة الإيرانية، في محاولة لإنقاذ المفاوضات من الفشل.[٢١]

ففي أبريل عام ١٩٣٠م اقترح تيمور تاش وزير البلاط الإيراني أخذاً برأي روبرت كلايف أن تتخلى إيران عن مطالبها في البحرين وجزيرة أبي موسى شريطة أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل الترتيبات مع شيخ رأس الخيمة لبيع جزيرة طنب وتملك إيران للفنار المقام عليها، وأرسل روبرت كلايف هذا الاقتراح إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٩ أبريل مؤيداً للفكرة ولكن على أن يظل الفنار ملكاً لبريطانيا. ولما سئل شيخ رأس الخيمة عن موقفه من قضية بيع جزيرة طنب في شهر مايو أجاب أحد أقاربه بعد أن جرت مناقشات طويلة أن الشيخ لا يوافق على بيع الجزيرة مهما كان الثمن. فأبلغت الحكومة الإيرانية فوراً برد الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة، ووصلت التعليمات إلى كلايف من وزارة الخارجية البريطانية، في لندن في ٨ مايو لكي يخبر وزير البلاط الإيراني تيمور تاش أنه ليس هناك حل أمام إيران، بعد أن رفض شيخ رأس الخيمة البيع، وهو الرجل الذي يملك هذا القرار، إلا أن تتخلى إيران عن مطالبها في هذه الجزيرة، ولما كانت إيران تضع مسألة بيع الجزيرة شرطاً ضرورياً لأية تسوية مع بريطانيا، فإن المفاوضات حول المعاهدة الأنجلو-إيرانية تأجلت حتى نهاية العام.(٢٢)

ولعل مما يثير الانتباه أن الحكومة الإيرانية كانت تركز في ذلك الوقت على جزيرة طنب الكبرى أكثر من تركيزها على جزيرة أبي موسى، ويرجع ذلك إلى أن الجزيرة الأولى أقرب إلى سواحلها، هذا بالإضافة إلى أن السلطات الجمركية الإيرانية، كانت تعتبر تلك الجزيرة المركز الرئيسي لعمليات تهريب المئون والأسلحة، وما قد تؤدي إليه تلك العمليات من إضرار باقتصاد إيران أو إخلال بأمنها القومي، وكان اهتمام الحكومة الإيرانية بجزيرة طنب دافعاً لكي توالي تقديم عروض أخرى.(٢٣)

ففي أكتوبر ١٩٣٠م اقترح تيمور تاش وزير البلاط الإيراني تأجير جزيرة طنب الكبرى لمدة خمسين عاماً لإيران، وبذل المفاوضون الإيرانيون جهداً كبيراً لحث

المفوضين البريطانيين للموافقة على ذلك العرض، خاصة وأن ذلك سيدفع بالحكومة الإيرانية إلى الموافقة على تأجير جزيرة هنجام لبريطانيا لاستمرار اتخاذها قاعدة للأسطول البريطاني في الخليج، وكانت الحكومة البريطانية ترى في ذلك حلاً وسطاً لإنهاء المشكلة من ناحية، والحصول على المصالح البريطانية في إيران من ناحية أخرى [٢٤]، ومن ثم أرسل المفاوض البريطاني توصية إلى حكومته يقول فيها إنه بالإمكان تقديم العون بل الضغط أيضاً على الطرف العربي لأن ذلك فيه مصلحة لبريطانيا، ولم يكن أمام شيخ رأس الخيمة حيال الضغوط الكبيرة التي واجهها، إلا أن يضع شروطاً تعجيزية لمنع تأجير الجزيرة وهي : [٢٥]

١- يستمر علمه مرفوعاً ويبقى ممثله في الجزيرة.

٢- لا يتدخل أحد في شئون رعاياه من دون الرجوع إليه.

٣- يجب ألا تزور السفن الإيرانية الجمركية مياه ساحل عمان لتفتيش السفن العربية، كما يجب ألا تسئ هذه السفن إلى جيرانه.

٤- يجب تسليم الغواصين الفارين الذين عليهم ديون.

٥- يدفع الإيجار السنوي مقدماً.

٦- يقام صارى العلم الإيراني فوق المبنى وليس فوق الأرض.

٧- تقوم الحكومة البريطانية على تنفيذ هذه الشروط.

وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية رأت أنه لا جدوى من تبليغ تلك الشروط إلى الحكومة الإيرانية خاصة بعد أن أخذت العلاقات البريطانية الإيرانية طريقها إلى التوتر وبعد أن استقر رأي حكومة الهند البريطانية على التحول بقاعدتها البحرية من هنجام إلى البحرين [٢٦]، ومع ذلك فقد تكررت المحاولات الإيرانية للاتصال مباشرة بحاكم رأس الخيمة متخطية بذلك السلطات البريطانية، مما أثار حفيظة البريطانيين واعتبروا ذلك تجاوزاً لبنود الاتفاقية المانعة المعقودة بين بريطانيا

وشيوخ الساحل عام ١٨٨٢م، غير أن تلك المحاولات لم تحقق نجاحاً يذكر إزاء الموقف المتصلب لشيخ رأس الخيمة، تجاه العروض الإيرانية التي وجد فيها مساساً بسيادته الإقليمية.(٢٧)

وعلى الرغم مما سبق لم تتخل إيران عن مطالبتها بالجزر والتحرش بها. ففي نهاية مارس ١٩٣٤م أرسلت إيران زورقاً مسلحاً إلى جزيرة طنب وعلى متنه بعض موظفي الجمارك الذين سألوا ممثل حاكم رأس الخيمة في الجزيرة عن مقدار المبالغ التي يتقاضاها في مقابل عمله وحاولوا رشوته لإنزال علم الحاكم ورفع العلم الإيراني فرفض الخيانة، لكنهم أرسلوا إليه ثانية أربعة رجال هم حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الجمارك فيها ومترجم من جزيرة قشم إلا أنه منعهم من زيارة الفنار على رغم العروض المغرية التي قدموها له. (٢٨)ومع أن جزيرة طنب الكبرى كانت موضع اهتمام الحكومة الإيرانية، فقد أخذت جزيرة أبي موسى تجذب الانتباه إليها منذ عام ١٩٣٤م حين منح حاكم الشارقة ترخيصاً للكوماندور "بايلدون" لفحص الأكسيد الأحمر في الجزيرة لحساب شركة الوادي الذهبي وحين قام بعض مهندسي الشركة بزيارة الجزيرة وجاءت نتائج الفحص مشجعة بادرت الشركة بالحصول على امتياز للاستغلال في نوفمبر ١٩٣٤م. وليس من شك في أن حاكم الشارقة وجد في منحه لذلك الامتياز علاجاً للأزمة المالية الحادة التي كان يعاني منها، وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً ضد منح حاكم الشارقة لذلك الامتياز واعتبرته لاغياً وكأنه لم يكن وأكدت في حجتها أن جزيرة أبي موسى تابعة لها وأنه ليس للشركة حق التعاقد مع الشيخ الشارقي أو القيام بعمليات الاستغلال، إلا أن هذا الاحتجاج قوبل بالرفض.(٢٩)

وبعد عام ١٩٣٥م هدأت حدة المطالبة الإيرانية بالجزر بعد أن تأكدت لها جدية الموقف البريطاني إزاء هذه المسألة. فقد كان البريطانيون يدركون حالة الضعف

السياسي والاقتصادي والعسكري التي صار إليها العرب من ملاك هذه الجزر. كما كانوا هم المتحكمون في السياسة الخارجية لتلك الإمارات، فحافظوا على الجزر من التوغل الإيراني. ولم تكن بريطانيا لتضمن تغلب ميزان السياسة في إيران ومدى التقارب أو التنافر بين إيران وروسيا والقوى الأخرى، فأرادت أن تحتفظ بهذه الجزر لتتحكم في مدخل الخليج العربي [٣٠] خصوصا وأن الأجواء العالمية في هذه الفترة كانت تشير إلى اقتراب حرب عالمية جديدة ومن ثم فإن بقاء هذه الجزر تحت السيطرة البريطانية من خلال ما يربطها بحكام هذه الجزر من اتفاقيات كان أمراً في منتهى الأهمية لبريطانيا في هذه الفترة.

- قضية الجزر في الأربعينيات :

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغيرات في الخريطة العالمية، وعليه فقد تراجعت مكانة بريطانيا في الخليج العربي بحيث جددت إيران ادعائها بملكية الجزر العربية مستفيدة من هذا الوضع البريطاني الجديد، أما بريطانيا فقد بذلت جل مساعيها لتسوية الخلاف بين أطراف النزاع بما يضمن استمرار مصالحها في الخليج. ولهذا السبب بدأت تميل لجهة إيران التي أصبحت قوة عسكرية كبيرة في المنطقة وبالتالي أصبحت تشكل سنداً قوياً لبريطانيا في حال الصداقة ومنافساً قوياً لها في حال العداء. ولقد شهدت فترة الأربعينيات تصعيداً في المطالبة الإيرانية بجزر أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى، ففي أواخر عام ١٩٤٨م أي بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الادعاءات الإيرانية تظهر من جديد، وتطالب بالجزر العربية متذرعة بالعمل على إيقاف عمليات تهريب البضائع إلى الأراضي الإيرانية، وحجتها في ذلك أن هذه العمليات تتخذ الجزر مركزاً لها.[٣١]

حيث زار السفير الإيراني وزارة الخارجية البريطانية في ٨ ديسمبر ١٩٤٨م وقال بأنه جاء لمناقشة موضوع المطالبة الإيرانية بجزر أبي موسى وطنب، وأن هذه ليست المرة الأولى التي تثير فيها الحكومة الإيرانية مسألة المطالبة بهذه الجزر

وأنه يعلم بأن الحكومة البريطانية اعترفت مسبقاً بأن السيادة على هذه الجزر بيد شيوخ الشارقة ورأس الخيمة. وأضاف بأن الحكومة الإيرانية لها مطالب تاريخية بهذه الجزر ولا يمكن أن توافق بأنها تشكل جزءاً من أراضي هؤلاء الشيوخ العرب، وأن الحكومة الإيرانية واثقة بأنه بالإمكان حل هذه القضية بشكل ودي بعد أن استلمت الحكومة البريطانية مسؤولية المشيخات العربية في الخليج العربي من حكومة الهند ، وأن القضية مهمة جداً بالنسبة للحكومة الإيرانية لأن هذه الجزر تستخدم في نظرها كمركز لتهريب السكر والشاي والمواد الأخرى غير المرسمة بالضريبة إلى داخل إيران. وأن الحكومة الإيرانية ترغب في وضع حد لهذا التهريب الذي تقوم به الزوارق العربية وذلك بالقيام بوضع حامية عسكرية صغيرة مع بعض موظفي الجمارك والإدارة على هذه الجزر . وأضاف قائلاً بأن الحكومة البريطانية قد اتخذت بشكل عام سياسة ليبرالية جداً تجاه أقطار الشرق الأوسط، وأنه متأكد أنها ستتخذ موقفاً متشابهاً لذلك تجاه الحكومة الإيرانية، فقد منحت الحكومة البريطانية الاستقلال لباكستان والهند وأن الحكومة الإيرانية لا تطلب أكثر من الاعتراف بحقوقها العادلة بالاعتراف بجزر صغيرة لتضع حداً للتهريب الذي يؤدي إلى خسارة مالية كبيرة للعائدات الإيرانية. [٣٢] وأضاف السفير الإيراني بأنه بما أن التسمية الدولية المطلقة على الخليج هي " الخليج الفارسي " فإنه من الطبيعي أن تكون الجزر الواقعة هناك إيرانية. لذا فإنه متأكد بأن الحكومة البريطانية ستنظر في المطالبة الإيرانية لما في صالح إيران.[٣٣]

فأجاب السيد " رايت " الموظف المسئول في وزارة الخارجية البريطانية، بأنه ليس ملماً بالموضوع بشكل جيد. إذ أنه يعتقد بأن الحكومة البريطانية كانت متمسكة في السابق بوجهة النظر القائلة بأن هذه الجزر العربية تعود لشيخي الشارقة ورأس الخيمة، لذا فإنه لا يمكن الالتزام بأي شيء لحين النظر في الطلب الإيراني، وإن ذلك سيتم مباشرة. وأضاف بأن الحكومة البريطانية ستبقى ملتزمة

بمعاهداتها الموقعة مع حاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة. وفي غياب أي دليل جديد فإنه من المحتمل استمرار وجهة النظر البريطانية بأن مطالبة إيران بجزر أبى موسى وطنب لا أساس لها. فأجاب السفير الإيراني بأنه يفهم من ذلك بأن الحكومة البريطانية تطلب دراسة الطلب الإيراني، ويأمل بأن السيد " رايت " سيطلعه على النتائج لكي يتمكن من الحضور إلى وزارة الخارجية لاستلام جواب الحكومة البريطانية.(٣٤)

وفي نفس الشهر أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج خطاب إلى " بيلي الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، جاء فيه أنه استلم برقية من الخارجية البريطانية عن الادعاءات الإيرانية في جزر الطنب وأبى موسى، لذا فإنه يرغب في أن يعرف إذا ما كانت هناك أية معلومات عن تهريب البضائع إلى إيران عن طريق هذه الجزر، لأن الادعاءات الإيرانية مرتبطة بموضوع تهريب البضائع، ويطلب منه المقيم البريطاني أن ينصح حاكم رأس الخيمة، ويخبره بموضوع التهريب، وبضرورة أن يحافظ على ممتلكاته، ويدافع عن جزر الطنب، وبناء على طلب " بيلي " قامت الوكالة البريطانية في الشارقة بإعداد تقرير كامل بعد زيارتها لجزر طنب وأبى موسى، أثبتت فيه عروبة الجزر، كما أكدت أنه لا توجد أية افتراضات على أن هذه الجزر تستخدم كمراكز لتهريب البضائع ولا يوجد أي بناء يوحي باستخدامه كمخزن للمهربين (٣٥) وهو ما ينفي الادعاءات الإيرانية السابقة.

وهكذا لم تصل الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية إلى نتيجة ما، وأرسلت الحكومة البريطانية إلى السفير الإيراني للحضور إلى وزارة الخارجية لتسلمه الجواب على ما أشاره بالنيابة عن حكومته في المطالبة بجزر أبى موسى وطنب بعد التشاور مع الوزير المفوض البريطاني في طهران والمقيم السياسي البريطاني في البحرين حيث أوضحت الحكومة البريطانية أن هذه الجزر تعود إلى حاكمي

رأس الخيمة والشارقة وأنها تعتقد بأن الاستمرار في إثارة هذا الموضوع غير القانوني وغير الضروري ليس في صالح إيران، إذ أن الموقف الدولي دقيق لدرجة لا تتحمل السماح لمثل هذه المحاولات بشق الصف بينها وبين إيران ذي المصالح الحيوية المشتركة والمتقاربة. لذا فإن الحكومة البريطانية تشعر بأنه يجب التأكيد على هذا الاعتبار لكي تتمكن الحكومة الإيرانية من إعادة النظر في تصرفها الحالي بشكل ملائم.(٣٦)

لم تكن إيران لتستجيب للتحذيرات البريطانية خاصة مع الإصرار الإيراني على ضم هذه الجزر لها ومن ثم حاولت إيران عن طريق سفارتها في لندن مفاتحة الحكومة البريطانية مرة أخرى في أمر الجزر لغرض فتح بعض الدوائر الإيرانية فيها، وإجراء الإشراف الإداري المباشر على هذه الجزر، ومناقشة القضية مع السلطات البريطانية بالوسائل والطرق الدبلوماسية قبل الإقدام على اتخاذ أية إجراءات أخرى، كإحالة الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة أولاً والاحتلال بالقوة ثانياً. فتم توضيح موقف الحكومة البريطانية مرة أخرى من خلال المذكرة التي أرسلتها السفارة البريطانية في طهران إلى الحكومة الإيرانية، إلا أن إيران رغم ذلك قامت في عام ١٩٤٩م برفع العلم الإيراني على جزيرة طنب غير أن البحرية البريطانية قامت بإنزاله مباشرة.(٣٧)

- قضية الجزر في الخمسينيات :

تميز عقد الخمسينيات بازدياد النشاط الإيراني على الصعيد الدبلوماسي والإداري والعسكري لاستفزاز الحكومة البريطانية والمطالبة مرة أخرى بجزر طنب وأبى موسى ، وتناقلت التقارير قيام الإيرانيين بالاستعداد لإرسال قوات عسكرية لاحتلال الجزر ، كما بادرت السلطات الإيرانية خلال هذه الفترة إلى إرسال بعض المسئولين الإداريين لاستطلاع الجزر وأخذ عينات من الأوكسيد الأحمر ، وإرسال اثنتين من سفنها الحربية، وانزال جماعة في جزيرة أبى موسى للتحقيق

مع بعض السكان وتوجيه الاستفسارات إليهم مما أثار حفيظة السلطات البريطانية لمواجهة هذا التحدي الجديد.[٣٨]

ففي عام ١٩٥١م أقدمت إيران على إجراء يهدف إلى فرسنة جزيرة أبي موسى، وذلك بإجراء إحصاء للسكان في الجزيرة، وتوزيع هويات إيرانية عليهم، فأرسلت المفوضية البريطانية في طهران برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية تعلمها بالحادث، مما دفع بالسلطات البريطانية على التأكيد لإيران بأن جزيرة أبي موسى تابعة لإمارة الشارقة. لقد كانت إيران تحاول باستمرار إبقاء مسألة مطالبتها بالجزر حية، ولا تتوقف عن محاولتها خلق وقائع تاريخية تستطيع أن تستند إليها في ادعائها بمرور الزمن، وفي الوقت نفسه بقيت السلطات البريطانية الموزعة بين المفوضية البريطانية في طهران، والمقيم السياسي في البحرين و البحرية البريطانية التي تحرس الجزيرة وتقوم بزيارات منتظمة لها، بقيت تلك السلطات تراقب عن كثب تحركات الحكومة الإيرانية نحو جزيرة أبي موسى، وتحلل أبعادها وتنقل تطورات الموقف إلى وزارة الخارجية البريطانية أولاً بأول.[٣٩]

ولقد حاولت إيران أيضاً أن تستغل انضمامها إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥م وللحلف المركزي في عام ١٩٥٩م لكي تحصل على تنازلات من بريطانيا عن تلك الجزر بيد أنها فشلت في تحقيق أهدافها ولا يعزى ذلك إلى الموقف البريطاني الذي لم يعد متشدداً مع إيران كما كان عليه الحال من قبل وإنما يرجع إلى مواجهة إيران بالمد العربي الذي أخذ تياره ينساب إلى مشيخات الخليج العربي عقب الحرب العالمية الثانية، وازداد انسياباً نتيجة الأحداث المتتالية التي شهدها العالم العربي بدءاً من الحرَب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨م ونشوب ثورة يوليو ١٩٥٢م والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونشوب ثورة تموز في العراق في عام ١٩٥٨م.[٤٠]

- قضية الجزر في الستينيات :

ازداد في عقد الستينيات النشاط العسكري الإيراني في الخليج في محاولة لتأكيد ادعائها بجزر أبى موسى وطنب، ففي ١٨ مايو ١٩٦١م هبطت مروحية إيرانية في طنب الكبرى، وقام ملاحوها بتصوير الفانوس البحري (الفنار) والأبنية المجاورة له، وتحدثوا مع مسئول الفنار وسألوه عن أسماء وجنسيات الأشخاص الذين يديرون الفنار، وكذلك التحقيق مع بعض سكان الجزيرة مما دفع بسفارة بريطانيا في طهران إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية، فكان رد وزارة الخارجية الإيرانية بأن جزيرة طنب تعتبر جزءاً من الأراضي الإيرانية التي تمارس عليها السيادة، لذا فإنه لا مبرر للاحتجاج البريطاني على الموضوع.(٤١)

وفي أواخر مارس ١٩٦٤م نشرت أنباء القاهرة أن قوات إيرانية احتلت جزيرة أبى موسى التابعة لإمارة الشارقة، ونفى وزير الخارجية الإيرانية هذا النبأ في لقائه مع بعض السفراء العرب في طهران، ودلت التحريات بعد هذا بأن إيران قد أنزلت بعض جنودها في هذه الجزيرة، في أثناء مناورات حربية مشتركة مع الأسطول الأمريكي، ثم جلت إيران عن هذه الجزيرة بعد انتهاء المناورات، إلا أنها وضعت على الجزيرة علامات إيرانية تدخلها في نطاق المياه الإقليمية لإيران، كتب على هذه العلامات (مجلس الوزراء الشهنشاهي - مصلحة خفر السواحل والموانى) بيد أن السلطات البريطانية وبمساعدة بعض رجال حاكم الشارقة قد قامت بانتزاع هذه العلامات ولم تبد السلطات الإيرانية أية إجراءات مضادة للإجراء البريطاني.(٤٢)

ولقد استمر الموقف البريطاني من الجزر العربية والادعاءات الإيرانية قائماً خلال الستينيات على أساس تجميد الأمر الواقع وعدم اتخاذ الموقف الحازم سياسياً ودولياً ضد الادعاءات الإيرانية وعدم وضع حد لتحديات إيران لعرب الخليج العربي ولتلويح حكومة طهران المستمر باستخدام القوة واقدامها المتواصل

على استعراض أسلحتها الحديثة بكافة الوسائل الإعلامية والاستعراضية في كل مناسبة وبدون مناسبة لخلق الرهبة والخوف في النفوس حتى لا يجرؤ أي أحد على الاعتراض على أي تصرف تقدم عليه إيران تجاه الجزر أو الأراضي والمياه العربية الأخرى، لذلك مرت سنوات الستينيات وبريطانيا تكتفي بمراقبة التحركات الإيرانية في الخليج العربي وأحياناً تقدم على إرسال الاحتجاجات على تلك التحركات التحرشية وغير الشرعية إلى طهران.[٤٣] إلى أن دخلت مسألة الجزر العربية في الخليج العربي مرحلة جديدة في بداية السبعينيات، وبخاصة بعد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي. فهذا القرار كان أحد الأسباب التي دفعت إيران إلى الإقدام على احتلال الجزر الثلاث أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١م. ولكن ذلك لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد فضعف الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧م، وانشغالهم بالقضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل. قد دفعا إيران إلى تحقيق حلمها باحتلال هذه الجزر والذي استمر طويلاً[٤٤].

الخـــاتمة

أوضـحت الدراسـة أن قضـية الجـزر الإماراتيـة هـي إحـدى المشـاكل التـي خلفتهـا بريطانيـا ورائهـا، عنـدما قامـت بالانسـحاب البريطـاني فـي الخلـيج العربـي، وأنـه إذا كـان هـذا النـزاع بـين دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة و إيـران حـول الجـزر الـثلاث (أبـو موسـى وطنـب الكبـرى وطنـب الصـغري) هـو فـي ظـاهرة نـزاع حـدودي – أو إقليمـي بمعنـي أدق – فـإن حقيقتـه تكمـن فـي أنـه نـزاع إسـتراتيجي فـي الأسـاس، يـرتبط بـالفكر الأمنـي والسياسـي فـي منطقـة الخلـيج العربـي مـن وجهـة النظـر الإيرانيـة، فكـل الإجـراءات التـي قامـت بهـا إيـران لضـم هـذه الجـزر إلـي سيادتها الإقليميـة، كـان مبعثهـا قربهـا مـن مضـيق هرمـز ومـا قـد تضـيفه هـذه الجـزر مـن الهيمنـة الإيرانيـة علـي مـدخل الخلـيج العربـي، والـتحكم فـي مواصـلاته البحريـة مـع العـالم الخارجـي، بالإضـافة إلـي الحصـول علـى ثـروات ومـواد طبيعيـة لا يسـتهان بهـا وإن كانـت هـذه الثـروات لا تقـاس بفقـدان دولـة عربيـة لجـزء مـن أراضيها .

كـذلك فـإن الاسـتراتيجية الإيرانيـة منـذ مطلـع السـبعينيات بـدأت تهـدف إلـي توسـيع الحـدود الخارجيـة لأمـن إيـران، بـدعوى أن حـدود إيـران تتجـاوز الخلـيج العربـي وخليج عمان لتصل إلـي المحيط الهندي، ولعل الحلم الإيراني في الخليج العربي كـان مرتبطـاً بصـورة حميمـة مـع القوميـة الفارسـية ومـع التـراث الأسـطوري الفارسـي، كمـا أن للخلـيج أبعـاداً رمزيـة لمفـاهيمهم ومعتقـداتهم تجـاه الأمجـاد الفارسـية الماضـية، وكـذلك مـوروثهم التـاريخي الكبيـر، ولعـل ذلـك يعتبـر تفسـيراً حقيقيـاً للإصـرار الإيرانـي الـدائم فـي التشـبث بمطالبهـا فـي الخلـيج وحساسـيتها تجـاه الاسـتعمال الصـحيح لاسـم الخلـيج، حيـث تصـر علـي أنـه الخلـيج الفارسـي وهـو مـا يعكـس غيـره تاريخيـة ونزعـة سياسـية داخليـة تجـاه القضـايا المتعلقـة بـالخليج، فهـم يعتبرونه رمز افتخار الأمة الإيرانية بتاريخها العتيد المجيد .

الهوامش

١) سيار الجميل : تكوين العرب الحديث، عمان، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ٢٣٤.

٢) محمد حسن العيدروس : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،ط١ ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،(د.ت) ، ص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

٣) محمد حسن العيدروس : الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية ، جـ١ ،القاجار والجزر العربية (١٧٩٧-١٩٢١)، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ،٢٠٠٢ ، ص١٥٢.

٤) Gary G. Sick, Lawrence G. Potter : The Persian Gulf At The Millennium, London, Macmillan, ١٩٩٧, p ١٤٤.

٥) محمد حسن العيدروس : القاجار والجزر العربية (١٧٩٧-١٩٢١)، مرجع سابق، ص.١٥٢

٦) عبد المالك خلف التميمي : الكويت الخليج العربي المعاصر ، ط١، الكويت ، مؤسسة الشراع العربي ،١٩٩٢ .

٧) محمد حسن العيدروس : القاجار والجزر العربية (١٧٩٧-١٩٢١)، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧، ٢٣٨.

٨) Salem AL-Jabir AL-Sabah : Les Emirats du Golfe, Librairie Arthème Fayard, ١٩٨٠, p ١٤٢.

٩) محمد حسن العيدروس : القاجار والجزر العربية (١٧٩٧-١٩٢١)، مرجع سابق، ص٢٣٨.

١٠) محمود حسن الصراف : جزر بو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الإدعاءات الإيرانية والحقوق التاريخية للإمارات، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد (١٨)، ج١، فبراير ١٩٩٥، ص ص ٢٦٤، ٢٦٥.

١١) زهدي عبد المجيد سمور : الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري (١٨٥٦-١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص٣١٨.

١٢) محمد حسن العيدروس : الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص ١٦٩.

١٣) وليد حمدي الأعظمي : النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر " أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى " في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١)، ط٢، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٢، ٣٣.

١٤) محمد حسن العيدروس : الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية، جـ٢، رضا خان والجزر العربية (١٩٢١-١٩٤١)، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص٢٨.

١٥) المرجع نفسه، ص٢٦.

١٦) جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج ٣، (الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار ١٩١٤-١٩٤٥)،ط٢، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧، ص٢٨١.

١٧) محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، ط١، الكويت ، دار القلم، ١٩٨١، ص٣٢٧.

١٨) جمال زكريا قاسم : النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، مجلة المؤرخ العربي، العدد الأول، المجلد الأول، القاهرة، مارس ١٩٩٣، ص٤٣.

١٩) وليد حمدي الأعظمي، مرجع سابق، ص٣٥.

٢٠) محمد مرسي عبد الله : مرجع سابق، ص٣٥٩.

٢١) ناصر علي ناصر أحمد الباخشي : سياسة بريطانيا تجاه إمارات الساحل المهادن (١٩٣٩-١٩٤٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص١٧٥.

٢٢) محمد مرسي عبد الله : مرجع سابق، ص٣٦٠.

٢٣) جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، مرجع سابق، ص٤٦.

٢٤) إيمان محمد عبد المنعم عامر : سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٩١٤-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٤٣، ٢٤٤.

٢٥) مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ،جـ٣ ، بيروت ، الشركة العالمية للموسوعات ،٢٠٠٥، ص١٦٧.

- انظر أيضاً :

- مصطفى عبد القادر النجار : دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، البصرة، (د.ن)، ١٩٧٧، ص٦٦.

٢٧) Fred Haliday : Iran (Dictatorship & Development), New York, Penguim Book, ١٩٧٩, p ١٤٠.

٢٨) مسعود الخوند : مرجع سابق، ص١٦٧.

٢٩) جمال زكريا قاسم : النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، مرجع سابق، ص٤٨.

٣٠) محمود حسن الصراف : مرجع سابق، ص٢٧٣.

٣١) محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في الإمارات العربية (١٩٣٢-١٩٧١)، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص١٩٥.

٣٢) وليد حمدي الأعظمي : مرجع سابق، ص١٣٢.

٣٣) عبد المالك التميمي : دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، مجلة شئون عربية، العدد (٧٨)، القاهرة، يونيو ١٩٩٤، ص ٤٣ .

٣٤) محمد حسن العيدروس : الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية-الإيرانية، جـ٣، محمد رضا خان والجزر العربية (١٩٤١-١٩٧٩)، القاهرة، الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص٢٦.

٣٥) محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في الإمارات العربية (١٩٣٢-١٩٧١)، مرجع سابق ، ص١٩٥.

٣٦) محمد حسن العدروس : محمد ضان خان والجزر العربية (١٩٤١-١٩٧٩)، مرجع سابق، ص ص ٤٠، ٤١.

٣٧) وليد حمدي الأعظمي : مرجع سابق، ص١٢٥.

٣٨) المرجع نفسه ، ص ١٥١.

٣٩) عبد المالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٩٧.

٤٠) جمال زكريا قاسم : النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، مرجع سابق، ص ٤٩.

٤١) بيروز مجتهد زاده : جزر طنب وأبو موسى (السعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج)، ترجمة محمد الناهض، لبنان، دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

٤٢) محمود حسن الصراف : مرجع سابق، ص ٢٧٥.

٤٣) محمد حسن العيدروس : محمد ضان خان والجزر العربية (١٩٤١-١٩٧٩)، مرجع سابق، ص ص ١٣١، ١٣٢.

٤٤) عبد المالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٩٩.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج ٣، (الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار ١٩١٤-١٩٤٥)،ط٢، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧.

٢) سيار الجميل : تكوين العرب الحديث، عمان، دار الشروق، ١٩٩٧.

٣) عبد المالك خلف التميمي : الكويت الخليج العربي المعاصر ، ط١، الكويت ، مؤسسة الشراع العربي ،١٩٩٢ .

٤) محمد حسن العيدروس : الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية ، جـ١ ،القاجار والجزر العربية (١٧٩٧-١٩٢١)، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ،٢٠٠٢ .

٥) محمد حسن العيدروس : الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢.

٦) محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في الإمارات العربية (١٩٣٢-١٩٧١)، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٢ .

٧) محمد حسن العيدروس : الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية، جـ٢، رضا خان والجزر العربية (١٩٢١-١٩٤١)، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢.

٨) محمد حسن العيدروس : الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية، جـ٣، محمد رضا خان والجزر العربية (١٩٤١-١٩٧٩)، القاهرة، الكتاب الحديث، ٢٠٠٢.

٩) محمد حسن العيدروس : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،ط١ ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،(د.ت) .

١٠) محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، ط١، الكويت ، دار القلم، ١٩٨١.

١١) مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ،جـ٣ ، بيروت ، الشركة العالمية للموسوعات ،٢٠٠٥.

١٢) مصطفى عبد القادر النجار : دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر ، البصرة، (د.ن)، ١٩٧٧.

١٣) وليد حمدي الأعظمي : النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر " أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى " في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١)، ط٢، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٢.

ثانياً : المراجع الأجنبية المترجمة :

١) بيروز مجتهد زاده : جزر طنب وأبو موسى (السعي الإيراني عن السلام والتعاون في الخليج)، ترجمة محمد الناهض، لبنان، دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

١) Fred Haliday : Iran (Dictatorship & Development), New York, Penguim Book, ١٩٧٩ .

٢) Gary G. Sick, Lawrence G. Potter : The Persian Gulf At The Millennium, London, Macmillan, ١٩٩٧.

٣) Salem AL-Jabir AL-Sabah : Les Emirats du Golfe, Librairie Arthème Fayard, ١٩٨٠ .

رابعاً: الرسائل العلمية:

١) إيمان محمد عبد المنعم عامر : سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٩١٤-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

٢) زهدي عبد المجيد سمور : الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري (١٨٥٦-١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٣) ناصر علي ناصر أحمد الباخشي : سياسة بريطانيا تجاه إمارات الساحل المهادن (١٩٣٩-١٩٤٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

خامساً: المجلات:

١) مجلة المؤرخ العربي، العدد الأول، المجلد الأول، القاهرة، مارس ١٩٩٣.

٢) مجلة شئون عربية، العدد (٧٨)، القاهرة، يونيو ١٩٩٤ .

٣) مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد (١٨)، ج١، فبراير ١٩٩٥.